شنـاشيــل

خطاب الأسد متأخر جداً

■ عدنان حسين

منحت الانتفاضة السورية الرئيس بشار الأسد فرصة ذهبية للاعتبار بتجارب الأنظمة العربية الأخرى التي واجهت انتفاضات مماثلة، ولتدبر الأمـور في بلاده وتجنب السير في طريق مسدودة بالنسبة له مثلما يجري الآن، لكنه (الأسد) فوّت على نفسه هذه الفرصة كما ضيع حكّام آخرون فرصة التغيير والإصلاح في أوانها.

سوريا كانت مؤهلة للانتفاضة بعد تونس أو مصر، لكن الحدث الذي أشعل شرارة الانتفاضة (في درعا) تأخر إلى ما بعد انطلاق أحداث الانتفاضة في كل من اليمن وليبيا اللتين أخذت الأحداث فيهما منحى دموياً، وهذا بالذات ما كان على الرئيس السوري أن يخشى وقوعه في بلاده ويسعى إلى تفاديه فور اندلاع أحداث درعا، خصوصاً وانه لاحظ أن تعويل معمر القذافي على القوة في قمع الانتفاضة الليبية أعطى نتيجة معاكسة تماماً.

الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأسد أمس كان سيصنع تغييراً كبيراً لو كان قد وجّهه قبل ثلاثة أشهر بدلاً من ذلك الخطاب الذي ألقاه أمام مجلس الشعب بعد أيام من اندلاع أحداث درعا وبدا فيه بطيء التفاعل والتجاوب مع الأحداث.

في غضون ثلاثة أشهر سالت دماء غزيرة وأُزهقت أرواح كثيرة من جنوب سوريا إلى شمالها ومن شرقها إلى غربها، وهذا له ثمنه بالطبع، وما قدّمه الرئيس السوري أمس يبدو قليل القيمة بالمقارنة مع كم الدماء والأرواح المهدورة طوال هذه الفترة، فما زالت خطوات الإصلاح والتغيير في عهدة الزمن فيما أوضاع بلاده تنتظر لتعديل مسارها قرارات وإجراءات فورية لا تتأخر حتى مجرد ساعات.

راهن الرئيس بشار الأسد، في ما يبدو، على عامل الزمن للسيطرة على الأوضاع، لكن هذا الرهان لم ينفع زين العابدين بن علي وحسني مبارك وعلي صالح محمد ومعمر القذافي من قبل، وهذا ما كان على الرئيس الأسد أن يدركه منذ البداية لكي يتفادى أن يصل إلى مرحلة يتعيّن عليه معها أن يدفع ثمناً باهظاً للغاية بالنسبة له ولنظامه. فالانتفاضة تواصلت بقوة متزايدة وحافظت على زخم متصاعد برغم القمع الوحشي لها، ولم يعد الحل الأمني ممكنا باعتراف الرئيس الأسد في خطابه الأخير، والحل السياسي نفسه لم يعد يحتمل التأجيل والتسويف.

أمس وعد الرئيس السوري شعبه بان حزمة الإجراءات التي أعلن عنها ستجعل من بلاده مثالاً يُقتدى به وتجربةً ينقلها الآخرون إليهم، لكنّ هذا كان يتطلب أن يعتبر الرئيس الأسد بتجارب غيره الذين عاندوا أيضاً ففقدوا سلطتهم أو هم على وشك فقدانها.

واشنطن تجرد السلاح من بعض المواصفات

جنرال عراقي: نخشى رحيلَ الأميركان.. لكن المدفع الجديد يجعلنا جيشاً مقتدراً

□ عن: الواشنطن بوست

ظل جنود الفرقة الثانية في الجيش العراقي يحدقون إليه بذهول، ويحاولون لمسه بأيديهم ويلتقطون الصور معه.

بعد ذلك تسمروا في مكانهم عندما قدّم لهم الاميركان سلاحهم الجديد. انه مدفع م – ١٩٨ الذي كان يقبع في مستودع ذي طابقين. بالنسبة للجنود العراقيين المتلهفين إلى كسب احترام الشعب، فان وصول هذا المدفع الاميركي يعتبر خطوة كبيرة تجاه الفخر الذي يحتاجه كل جيش مقتدر.

يقول علي هادي من صنف المدفعية "إنها تكنولوجيا عظيمة، سوف تتحسن الأمور كثيرا في العراق".

إن أسلحة ١٥٥ ملم هي جزء من الجهود التي كلفت مليارات الدولارات، المبذولة لتطوير الجيش العراقي قبل الانسحاب المقرر لما تبقى من القوات الاميركية في ٣١ ك١ ٢٠١١. من بين الأسلحة الاميركية التي يتواصل إرسالها للجيش العراقي هي دبابات أبرامز م ١ أي ١، ناقلات أشخاص مدرعة م ١١٣، وقوارب دوريات.

هناك مقولة بان السلاح العظيم يصنع الرجل العظيم. يقول الكولونيل علاء عبد الرضا من الفرقة الثانية "لا استطيع الدفاع عن البلد من دون الاميركان، وان المدفعية الجديدة سوف تجعل الجيش العراقي بمستوى الجيوش الأخرى".

كانت القدرة المدفعية في ظل حكم صدام من بين أفضل القدرات في الشرق الأوسط وقد شكلت العمود الفقري لخطة المعركة في الحرب مع إيران في ثمانينيات القرن الماضي.

خلال حرب الخليج عام ١٩٩١ و٢٠٠٣ كان المخططون العسكريون الاميركان يخشون من أن يقوم صدام بتسليح مدفعيته برؤوس كيمياوية او بيولوجية، والتي أثبتت عدم وجودها فيما بعد. بالتالي، لم تكن مدفعية صدام توازي الطائرات والمدفعية والدبابات الاميركية، حيث تم تدمير الكثير من الأسلحة العراقية الثقيلة عام ٢٠٠٣، وما بقي منها كان غير مؤهل ويحتاج إلى تصليح أو انه يفتقر إلى العتاد.

الجيش العراقي ما بعد صدام صار يعتمد على الهاونات ذات المديات القصيرة والمتوسطة. ولكون العراق لا يزال يفتقر الى الطائرات المقاتلة والقدرة الصاروخية فان الخبراء صرّحوا بتشكيكهم بقدرة العراق على رد أي اعتداء خارجي دون مساعدة الاميركان.

لقد وصل أول المدافع في هذا الموسم، وقد أنهى جنود فرقة المشاة الخامسة والعشرين الاميركية تدريب الجنود العراقيين في محافظة ديالى على كيفية استخدام هذا المدفع.

يقول الملازم روري غارسيا من فرقة الخيالة الأولى من وحدة مدفعية الميدان "سيكون لديهم ما لدينا من أسلحة". ويقول مسؤولون عسكريون اميركان إن الحكومة الاميركية ألغت بعض مزايا المدفع التي تعتبر مصنفة، لكنهم أضافوا بان المدافع التي يبلغ طول الواحد منها ٤٢ قدما والتي تعمل بالحاسوب يغطي مداها مساحة ١٣ ميلا، وهي تعادل ثلاثة أضعاف مدى اكبر المدافع العراقية.

يقول العريف بوبي بروستر من مدفعية الفرقة الأولى الاميركية إن هذا السلاح يغطي منطقة قتل تبلغ ١٠٠ قدم و تصيب شظاياه على مدى ٥٠٠ قدم.

في اليومين الأول والثاني من التدريب في الأسبوع الماضي، تم تقسيم الجنود العراقيين البالغ عددهم ٤٠ جنديا إلى مجاميع لتعليمهم كيفية التصويب والإطلاق بهذا المدفع.

وحسب غارسيا وبروستر فان من أهم الدروس للجيش العراقي هو أن الجندي المدرب جيدا على استخدام مدفع م ١٩٨ سيكون أكثر فاعلية من جندي صدام في استخدام المدفعية.

يقول المسؤولون العسكريون الاميركان رغم إن مدافع صدام كان عددها يبلغ ٣٠٠٠ قطعة، معظمها من روسيا، فان جنود المدفعية القدامى كان ينقصهم التدريب والدعم التقني من اجل استخدام السلاح بشكل فاعل.

ويضيف بروستر وغارسيا أن الهدف هو تدريب وحدات المدفعية في الجيش العراقي الجديد لكي يكونوا بنفس الدقة التي تميز بها الجيش الاميركي في معارك المدفعية عام ٢٠٠٣.يشار إلى أن إعادة بناء القوات المسلحة العراقية أعتبرت منذ ٢٠٠٣ واحدة من اكبر برامج إعادة التسليح في المنطقة.

وتعتزم بغداد شراء احدث الطائرات الحربية، وأفضل وأكثر الأسلحة تطورا لإعادة بناء القوات البرية والبحرية والجوية العراقية.

احد أهداف إعادة تسليح القوات العراقية هو إعطاء مزيد من الزخم والقوة للحكومة العراقية الحالية لتمكينها من القضاء على أي أعمال عنف في حال غادرت القوات الاميركية من العراق. كما ستجعل العراق مجهزا بما يكفي من السلاح لصد أي عدوان محتمل من جيرانه. الجيش العراقي مكون حاليا من ١٤ فرقة، أما تسليحها فأكثره خفيف ومتوسط ويستهدف مواجهة الجماعات المسلحة المتمردة، وهي مجهزة بعربات مصفحة من طراز همفي. إلا أن الخطة الحالية تقتضي حصول الجيش على لوائي دبابات من طراز أبرامز، وعشر كتائب مدفعية خفيفة من عيار ١٢٠ مليمترا. ونقلت مصادر صحفية عن مصادر عسكرية قولها أن العراق طلب أيضا الحصول على طائرات هليوكوبتر حربية هجومية من طراز أباتشي، إلا أن الطلب رفض من واشنطن على ما يبدو.

ويرى مراقبون أن شبه الاحتكار الامريكي لتسليح القوات المسلحة العراقية يعد جزءا من الاتفاق بين البلدين لتطوير علاقة شراكة إستراتيجية قوية بينهما.

وحتى في حال انسحاب القوات "المقاتلة" الامريكية من العراق بموجب الاتفاقية الأمنية، سيبقى في العراق وجود اميركي عسكري ضخم على المدى البعيد لأهداف التدريب على كافة المعدات والأسلحة التي ستجهز بها القوات العراقية في السنوات المقبلة.

■ ترجمة المدى

حكومة كردستان تريدها إلى حين تصفية جميع القضايا

مصادر: الجنائية العليا لن تحل

□ متابعة/ المدى

ذكر مصدر مسؤول في مجلس النواب أن المحكمة الجنائية العليا العراقية لن تحل، إلى حين الانتهاء من القضايا المتعلقة بهذه المحكمة كافة.

وقال نائب رئيس مجلس النواب العراقي، عارف طيفوران "المحكمة الجنائية العليا في العراق قدمت مشروع قانون حل المحكمة إلى رئاسة المجلس".

وأضاف طيفور أن "جميع الكتل النيابية تعتقد أن المحكمة الجنائية العليا أنجزت أعمالاً جيدة في محاكمة المتهمين في نظام حزب البعث المحظور، بسبب الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعب العراقي، لذا فان هناك إجماعاً على أهمية بقاء المحكمة وعدم حلها".

وأوضح انه "بحسب المادة ١٣٤ الخاصة بالمحكمة الجنائية العليا، فان المحكمة المذكورة ستحل فقط في حال الانتهاء من جميع تلك القضايا المتعلقة بهذه المحكمة، غير أن هناك عدداً من القضايا التي لن تحسمها المحكمة بعد".

وتنص المادة ١٣٤ من الدستور على أن "تستمر المحكمة الجنائية العراقية العليا بأعمالها بوصفها هيئة قضائية مستقلة، بالنظر في جرائم النظام الدكتاتوري البائد ورموزه، ويحق لمجلس النواب إلغاؤها بقانون، بعد إكمال أعمالها".

من جانبه، قال رئيس لجنة متابعة القضايا في المحكمة الجنائية العليا بالعراق، محسن حسن إن "حكومة إقليم كردستان ووزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين بالإقليم، تعارضان إغلاق المحكمة الجنائية العليا في العراق، إلى حين الانتهاء من كافة الملفات المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الشعب الكردي في العراق".

وأضاف أن "المحكمة لم تنظر بعد في الملف الثاني لعمليات الأنفال وملف قمع الأحزاب والأطراف السياسية الكردستانية، لذا سنتخذ الإجراءات القانونية كافة من أجل عدم تنفيذ قرار إغلاق المحكمة".

يشار إلى أن الحكومة العراقية قررت حل المحكمة الجنائية العليا بالعراق في ٣٠ من شهر حزيران الجاري.

تشكلت المحكمة الجنائية العراقية العليا سنة ٢٠٠٣ من قبل مجلس الحكم العراقي، لتكون مهمتها النظر بالجرائم التي ارتكبها النظام السابق بحق الشعب العراقي.

وجاء تشكيل المحكمة ضمن الدستور العراقي الذي وصفها بالهيئة القضائية المستقلة بالنظر في جرائم النظام السابق، ومنح الدستور لمجلس النواب صلاحية إلغائها بقانون بعد إكمال أعمالها.

ومن أبرز القضايا التي نظرت وبتت فيها المحكمة هي قضية الدجيل التي انتهت بإعدام صدام حسين، وقضية قصف مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوي والتي انتهت بإعدام علي حسن المجيد، وقضية الأنفال وتصفية الأحزاب الدينية وترحيل الكرد الفيليين، إضافة إلى قضية إعدام عدد من التجار العراقيين.

وبحسب تصريحات ومعلومات مسؤولين بارزين في الحكومتين العراقية وإقليم كردستان، فان رئيس الوزراء نوري المالكي أصدر قرار حل المحكمة الجنائية العليا بالعراق تحت ضغط سياسي من احد الأطراف.

وفي التاسع من كانون الثاني الماضي، أفادت تسريبات صحفية للمدى باحتمال توجه الحكومة العراقية إلى إلغاء المحكمة الجنائية العراقية.

ويوضح القيادي في العراقية طلال الزوبعي في تصريح خص به المدى انه بات من الواضح أن الحاجة انتفت إلى محاكم ذات طابع سياسي، على ما يقول، وانه بالإمكان إحالة المتهمين على المحاكم المدنية.

وشدد الزوبعي على أن كتلته ترفض تبرئة المدانين بارتكاب جرائم ضد الشعب العراقي، لكن المحكمة الجنائية تشكل حاجزا قانونيا يحول دون عودة بعثيين سابقين إلى العراق.

وقال الزوبعي إن المشروع جزء من أفكار مقرة حول المصالحة الوطنية، لكن نفى أن يكون هناك اتفاق محدد وبشكل تفصيلي مع بقية الكتل السياسية.

لكن ائتلاف دولة القانون انتقد بشدة مشروعا من هذا النوع، وقال قيادي في حزب الدعوة تنظيم العراق أن الحديث عن إلغاء محاكمات رموز النظام السابق لا أساس له، ولا يوجد اتفاق بين الفرقاء حول ذلك.

وصرح النائب عبد الهادي الحساني للمدى السبت الماضي أن القضاء خط احمر بالنسبة إلينا، وان كتلته ترفض تسييسه.

وكانت تقارير إعلامية قد نسبت إلى مصادر مطلعة حديثها عن توجه حكومي لإلغاء المحكمة الجنائية العراقية العليا المختصة بالنظر في جرائم نظام حكم البعث وذلك بحلول شهر أيلول المقبل.

لجنة النزاهة تخاطب الأمم المتحدة لمساعدتها

البرلمان يلاحق ١٧ مليار دولار سرقت من أموال النفط

□ متابعة/ المدى

يسعى البرلمان وراء نحو ١٧ مليار دولار من أموال النفط يقول إنها سرقت بعد عام ٢٠٠٣ وطلب من الأمم المتحدة تعقب هذه الأموال.

وأرسلت هذه الأموال من الولايات المتحدة إلى العراق للمساعدة في إعادة إعمار العراق بعد الإطاحة بصدام حسين.

وطلبت لجنة النزاهة التابعة للبرلمان العراقي في رسالة إلى مكتب الأمم المتحدة في بغداد الشهر الماضي المساعدة في استعادة أموال النفط التي أخذت من صندوق تنمية العراق عام ٢٠٠٤ ثم فقدت خلال الفوضى.

وتقول رسالة مرسلة من لجنة النزاهة البرلمانية إلى مكتب الأمم المتحدة في العراق ومرفقة بتقرير مكون من خمسين صفحة "كافة الأوليات تشير إلى أن مؤسسات الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعمل في العراق ارتكبت فسادا ماليا. سرقت أموال الشعب العراقي المخصصة لتنمية العراق والتي قاربت سبعة عشر مليار دولار".

وتضيف الرسالة التي تمكنت رويترز من الحصول على نسخة منها إضافة إلى التقرير "لقد ارتأت لجنتنا إحالة الموضوع بكافة أولياته الى مكتبكم كي نقوم وبدوركم إلى رفعه إلى الجهات العليا في مؤسستكم المحترمة من اجل التحقق في الموضوع وإعادة الأموال المسروقة".

ولم يتسن الحصول على تعليق فوري من مسؤولي الأمم المتحدة. وأنشئ صندوق تنمية العراق عام ٢٠٠٣ بناء على طلب سلطة الائتلاف المؤقتة التي تولى رئاستها بول بريمر.

وكان من المفترض أن تستخدم هذه الأموال في دفع رواتب ومعاشات تقاعد موظفي الحكومة العراقية وفي مشاريع إعادة إعمار العراق.

وفي عام ٢٠٠٤ أرسلت إدارة الرئيس الامريكي السابق جورج بوش مليارات الدولارات نقدا إلى العراق. وهي من عائدات بيع النفط العراقي وأموال فائضة من برنامج النفط مقابل الغذاء الذي تشرف عليه الأمم المتحدة إلى جانب أصول عراقية تمت مصادرتها.

وفي تموز الماضي قال تقرير مراجعة مالية من المفتش الامريكي العام على إعادة إعمار العراق إن وزارة الدفاع الامريكية لا تستطيع المحاسبة بشكل ملائم على مبلغ ٨,٧ مليار دولار من أموال النفط والغاز العراقيين بعد الغزو عام ٢٠٠٣.

وقال المتحدث باسم الحكومة العراقي علي الدباغ في تصريح صحفي متلفز إن أحدا في الجانب العراقي لم يكن يسيطر على عمل بريمر في هذا الوقت. وقال انه يعتقد أن على إدارة الولايات المتحدة أن تقدم الأجوبة بشأن إنفاق هذه الأموال.

وأضاف أن الحكومة العراقية تتفهم أن الجانب العراقي أيضا مشارك في هذا النقص في الشفافية والفساد المتعلق بحقبة بريمر. وقال أسامة النجيفي رئيس البرلمان العراقي أن لجنة تقوم بالتحقيق في مصير ما يقرب من ٢٠ مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق.

وقال لوكالة رويترز "قسم من هذه الاموال صرف بمستندات وقسم لا يوجد فيها مستندات، نحن كبرلمان نعمل مع ديوان الرقابة المالية ومع المفتش العام الامريكي الذي قدم لنا تقارير بهذا الخصوص لمحاولة معرفة مصير هذه الأموال".

بينما قال بهاء الأعرجي رئيس لجنة النزاهة البرلمانية ان طلب العراق من الامم المتحدة من الممكن ان يساعد العراق على استعادة امواله عن طريق عرض الامر على المجتمع الدولي.

وقال "نحن لا يمكننا إقامة الدعوى ضد الاميركان لان القوانين لا تسمح لنا بذلك. كل الذي نريده هو أن نوصل هذه الموضوع إلى الأمم المتحدة ونقنعها بإجراء تحقيق في هذا الموضوع. "هذا إذا حصل فانه سيفتح المجال أمام إعادة هذه الأموال المسروقة".

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا. شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون